

جامعة عباس لغرور-خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس:

المقاربات الأمنية الجديدة

نص السؤال: أجب على السؤال التالي:

سعت المقاربات التوسيعية إلى مراجعة افتراضات المنظور التفسيري، محاولة تقديم بدائل انطولوجية و إبستمولوجية لتعريف الأمن بعيدا عن النظرة العسكرية الضيقة، هل نجحت في ذلك؟

الإجابة على السؤال:

مقدمة:

التقديم للتعريف بالمنظور التوسيعي في الدراسات الأمنية والذي تزعمه مدرسة كوبنهاغن، واسهاماتها المرتكزة على قطع الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الدولة) رغم تقاطعها/اقترابها من بعض مسلمات المنظور الواقعي + إشكالية تدور مساهمة مدرسة كوبنهاغن في نقد المنظور التفسيري ، وسعيها لتقديم وصفة نظرية بديلة قائمة على توسيع وتعميق مفهوم الأمن؟ (2 نقاط)

العرض:

أولا: مرتكزات التفسير الواقعي في تعريف الأمن (2نقاط):

- نظرة المنظور التفسيري للأمن كمعطى مسبق ومدى مرجعية ذلك في التفسير اراهننا.
- تعريف الأمن من منظور إحدى المدارس التفسيرية (الواقعية أو الليبرالية).

ثانيا: مدرسة كوبنهاغن: قراءة مفاهيمية: (5 نقاط)

- التعريف بمدرسة كوبنهاغن واسهاماتها في حقل الدراسات الأمنية وروادها (باري بوزان وأولي ويفر). (1 نقطة)
- تعريف الأمن حسب باري بوزان . (1 نقطة)

➤ المفاهيم المركزية /الجديدة لمدرسة كوبنهاغن في تعريفها للأمن؛ الأمانة، مركب الأمن الإقليمي.(1.5 نقطة لكل مفهوم)

ثالثاً: اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع الأمن (مستويات التحليل الأمني): الفرد، الدولة والنظام الدولي (3 نقاط)

رابعاً: اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن (قطاعات/ أبعاد الأمن) (5نقاط):

➤ الامن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، ويرى بوزان أن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن "تتعاسكر" في أي وقت، لان نسيجها الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك.

➤ الأمن السياسي: ويشتمل على بعدين: بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية)، أو البعد الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم)، ويبدو بأن الدولي أكثر أهمية عند الحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني معرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وعليه فالأمن السياسي عامة، يعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

➤ الأمن الاقتصادي: يعتبر بوزان بأن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الإقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية.

➤ الأمن الاجتماعي: يعتبر أهم قطاع لدى الموسعين، ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

➤ الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

خاتمة: مستقبل حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة مع توسع مفهوم الأمن وتحور طبيعة التهديدات الأمنية، وكذا عودة التحليل الواقعي بقوة راهنا بعد اندلاع العديد من التوترات العالمية التي ترقى لتدخلات عسكرية لحسم الصراع مع مثال (التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا أو الحرب الهندية الباكستاني، أو الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة...) (3 نقاط)